قانون تعويضات الحرب لعام ١٩٨١

ضاعت حقوق الفلاحين بين مماطلات دوائر الدولة وكبار ملاك الأراضي

صدر قانون صندوق تعويض متضرري الحرب رقم/١١ لسنة ١٩٨١ نتيجة الاضرار الكبيرة في حرب الخليج الاولى وارضاءً للبعض وكثرة المطالبة بالتعويض وتأخر البحث في تعويض الاراضي الزراعية حتى النصف الثاني من عام/١٩٩٠، ورغم مراجعة اصحاب البساتين المتضررة فأن اغلب رؤساء الوحدات الادارية في البصرة يرفضون تسلم طلبات التعويض الا في حالات نادرة بحجة عدم صدور تعليمات بتعويض البساتين وتفضيل النظر في التعويض نهاية الحرب لتحديد جميع الاضرار، يعزز ذلك المادة/١٠ من قانون التعويض التي اعطت للمتضرر الحق في تقديم طلبه خلال سنة من وقوع الضرر (أي سنه بعد نهاية الحرب) وباتت المشكلة في نفس المادة حيث بدأ قبول طلبات اصحاب البساتين المتضررة بعد حوالي سنتين من نهاية الحرب عندما شددت تعليمات الهيئة العليا لصندوق متضرري الحرب على ضرورة الالتزام بنص تلك المادة التي تسقط حق المواطن بالتعويض ان لم يكن طلبه ضمن المدة القانونية، وبذلك استفاد المتنفذون اولاً وظل الاخرون وهم الغالبية العظمى يعانون من ذلك فترة طويلة...

كما ان الفقرة/٣ من المادة/٩ من قانون التعويض تؤكد على تعويض الاضرار المباشرة للحرب دون تعويض عائد الاستثمار المتوقع تحققه خلال السنوات التي منع الناس من دخول بساتينهم (المالك او صاحب العلاقة الزراعية- المغارس والفلاح) والتي امتدت بضع سنوات بعد الحرب اضافة الى ان مساحات شاسعة من البساتين كانت منثورة بالالغام التي لم ترفع او تعالج (ولحد الان)..

ان عدم التعويض عن عائد الاستثمار المتوقع يحرم اصحاب العلاقة الزراعية والملاكين من حق طبيعي يزيد كثيراً على مبالغ تعويض تلك البساتين.

وتمت تمشية معاملات من لديهم سندات ملكية (طابو) وأجل البت في تعويض المغارسين (التعابة) الذين لم يثبتوا حقهم في دوائر التسجيل العقاري لحين حصولهم على سندات ملكية (طابو) كما أجل اصحاب الحجج والوصايا والاثلاث والارباع وغيرها بسبب تعقد واقع الملكية الزراعية وعلاقاتها في تلك البساتين وتشعب الجهات ذات العلاقة (اوقاف، زراعة، قاصرين، عقارات دولة)..

كما ان الموظفين أخذوا يفسرون القانون والتعليمات بشكل سلبي ولصالح الدولة فقط بدعوى الحرص وعدم تفريط المال العام خشية الوقوع في المساءلة القانونية التي تعرض لها البعض منهم.

وبالرغم من ان لجان التعويض في الاقضية تقوم بالعمل الفعلي من جميع اوجهه (كالكشف الموقعي وتحليف اصحاب العلاقة وشهودهم اليمين القانوني) فان لجنة التعويض الرئيسية في المحافظة المكونة من كبار المسؤولين لا تضيف شيئاً سوى اشغال اعضائها وتاخير المحاضر بالتوقيع عليها أضافة لتوقيع اعضاء لجان الاقضية.

كان التعمد في تأخير المعاملات واضحاً ومنذ البداية فقد صدرت توجيهات ديوان الرئاسة بتاريخ ١٩٩٠/٩/٢٢ بينما صدر كتاب تعميمها على لجان التعويض الى المحافظات بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٢ على ان ترسل (كافة المعاملات دفعة واحدة) الى الهيئة في بغداد وهذا أمر يكاد يكون مستحيلاً اضافة الى اعادة مئات المعاملات دفعه واحدة لمرات عديدة مع توصية هاتفية في التريث وعدم ارسالها الى الوزارة بسرعه.

لذلك وغيره تأخر صرف استحقاق المتضررة بساتينهم سنين ولان مبلغ التعويض بالاساس بسيط والاقتصاد العراقي يعاني من التضخم التقليدي النقدي الذي ولد الارتفاع الجنوني في الاسعار اصبحت مبالغ التعويض غير مجدية فأمتنع الكثير عن تسلمها عدة سنوات.

ونتيجة لجوء بعض اصحاب البساتين المتضررة الى المحاكم التي اصدرت احكامها بالتعويض المجزي الجيد قياساً بمبالغ التعويض المرفوضة لجأ رأس النظام الى تخريج تمثل بكتاب مجلس الوزراء /٦٥٥٣ في ايلول/٢٠٠٠ الذي لم يعمل به الا بعد اشهر من سنة/٢٠٠١ معتمداً ذات الكميات من الاضرار المثبتة في محاضر التعويض السابقة ولكن بتسعيرة جديدة قريبة من اسعار السوق على ان يصرف ربع المبلغ واجب الدفع وجعل (بقية المبلغ بذمة الدولة لحين تحسن) وضعها الاقتصادي، وبعد مدة قصيرة صدر أمر من هيئة صندوق متضرري الحرب في تأجيل صرف مستحقات محاضر التعويض التي يزيد مبلغها عن ٢٠ مليون دينار اي ان اعلى مبلغ يصرف عن المحضر الواحد هو خمسة ملايين دينار، وبذلك عادت مشكلة ضآلة المبالغ المصروفة في بلد يعاني من ارتفاع مستمر بالاسعار المواكب للتضخم النقدي.

كما ان الاستمرار في اعتماد كميات الاضرار في المحاضر السابقة فوت الفرصة في معالجة الاجحاف الذي يعاني منه اصحاب البساتين الممسوحه لعموم ناحية السيبة التابعة لقضاء ابي الخصيب في اعتبار وجود/ ٧٥ نخلة في الدونم الواحد فقط منها/٥ برحي والباقي ساير بعكس مركز قضاء ابي الخصيب الذي يزيد/٥ نخلات في الدونم عن السيبة وعدد من الاشجار لكل دونم فهل يعقل خلو غابة السيبة الكثيفة من بقية اصناف التمور والاشجار؟!.

ان التعويض لعموم الاقضية قلص عدد الاصناف الجيدة من النخيل والاشجار في الدونم الواحد تجنباً من تسعيرتها المرتفعة قياساً بالاصناف العادية واهملت اغلب لجان التعويض تسجيل الفسائل وفحول النخيل، كما لم تعوض البساتين عن التربة المرفوعة منها وتحويلها الى بحيرات وكذلك السواتر المنشأة في بساتين اخرى الا تلك القريبة من ساحل شط العرب في مركز قضاء ابي الخصيب، وتبرز مشكلة غلق الانهار والنهيرات والشاخات التي ردم بعضها بالكامل دون تفكير بتعويض اصحابها ورغم اهمية المال العام والحفاظ عليه لكن ماضرورة اليمين القانوني على صاحب البستان وشاهدين معه في وجود الانواع والاعداد من النخيل والاشجار في البستان قبل مسحه تماماً مادامت لجان التعويض قد حددت ذلك سلفاً وعلى اساس الدونم الواحد وبعد التحليف قام مدققو الهيئة العليا لصندوق التعويض (ديوان وزارة المالية) بشطب كميات كبيرة او الاعتراض عليها وشرط عدم تمشيتها الا بعد موافقة المتضرر على الشطب الذي يوافق مضطراً لا عن قناعه.

ان المحلفين يقسمون لامر ليس لهم يد فيه، عدا ان بعضهم يضيف على يمينه عبارة ان الكميات والاعداد والانواع من النخيل والاشجار اكثر مما مسجل في محضر التعويض قبل ان يتضرر البستان، لكن التعليمات وادارة صندوق التعويض يحددان ذلك وليس اليمين؟!.

ان الفلاحين لم يعوض منهم الا عدد محدود لا يزيد على اصابع اليدين وضاع حقهم بين الدولة والملاك فهل من منصف؟.

فريد عبد الكريم حنتوش
البصرة / ابي الخصيب

من يعوض هذا المواطن؟

دخل الامريكان الى بيته للتفتيش بطريقة قتالية ثم سرقوا أمواله

أني زاهر رفعت مرهون حسن الصفار أسكن في منطقة زيونة حي المثنى محلة ٧١٢ شارع الجمعية، اعمل في الصيدلية التابعة لزوجتي الصيدلانية شروق راضي جدوع الواقعة في نفس الدار التي أسكن فيها.

في الساعة الثالثة وخمس واربعين دقيقة من فجر يوم الخميس المصادف ٢٠٠٥/١٠/٢٠ وعندما كانت زوجتي تقوم باعداد السحور سمعت حركة وأصواتاً حول المنزل فاسرعت بايقاظي من النوم فذهبت لاستكشف الوضع واذا بصوتي انفجارين قويين أديا الى تحطيم الباب الرئيس للمنزل والثاني حطم باب السطح تم تلتهما اصوات انفجار قنابل صوتية في الحديقة أدت الى تكسر زجاج (٢٤) نافذة في المنزل، ثم قامت القوات الامريكية بدهم المنزل وباعداد كبيرة وقاموا بتكبيل يدي ووضع قناع على وجهي وقاموا بتفتيش المنزل والعبث بجميع اثاثه واغراضه بكسر جميع الابواب المغلقة للدواليب ونثر الملابس والاغراض على ارض الغرف وكسر براد الماء وتحطيم جزء من الصحون.

واثناء ذلك طلبت زوجتي من المترجم بان تذهب لجلب النقود الموجودة في المنزل لكنه رفض وقال بانهم سوف لن يأخوا اي نقود، وبعد ان عاثوا فسادا في الدار غادروا الدار، وعندما ذهبنا للبحث عن النقود وجدناها قد سرقت جميعاً وهي تقدر بنحو اربعة ملايين دينار عراقي و (٨٠٠) دولار امريكي علما ان لدي ثلاثة اطفال اثنان منهم لايتجاوز عمراهما ١٠ سنوات يعيشان الان في حالة رعب من هول ماشاهداه فيا ترى من الذي سيقوم بتعويضي عن الاضرار التي لحقت بمنزلي؟ ومن يسترد لي اموالي المسروقة؟ ومن الذي يعيد البهجة والطمآنينة لاولادي الصغار.

زاهر رفعت مرهون
٢٠٠٥/١٠/٢٢

انقذوا شارع العشرين في البياع

البياع هذه المدينة الواسعة والجميلة بناسها وشوارعها وفرعها الرئيس (شارع عشرين) الذي يربط المدينة بالخط السريع المتجه جنوباً مع منطقة المعارض الخاصة ببيع السيارات.

كان هذا الشارع من أجمل شوارع المدينة باسواقه وارصفته المغطاة بالحجارة الملونة (الشتايكر) التي تضفي على الشارع ومحلاته جمالاً واضحاً مما جعلنا نحن أهالي المدينة نتجول للتسلية والتبضع أحياناً.

تحول هذا الشارع ومن بدايته الى اماكن للفوضى والمياه الاسنة والطافحة من المجاري دائماً والمصيبة اكثر انه في نهاية الشارع باتجاه المعارض تحول الى (علوة) فواكه وخضر ولحوم مستوردة فقد نزل الباعة الى وسط الشارع وتحول هذا الوسط الى حفر مليئة بالقمامة والمياه القذرة ولم يبق لأصحاب السيارات القادمين من جهة السيدية او المنطقة الصناعية الا ممر ضيق لا يستوعب الا سيارة واحدة ذهاباً وياباً مما يجعل العبور من ضفتي الشارع يستغرق وقتاً طويلاً وتضايق حركة السيارة صنادق التفاح واكياس الخيار وسلال الخضرة وصراخ الباعة ولايمكن للسائق الوقوف على جانب الشارع أبداً في الوقت الذي يستوعب الشارع ثلاث سيارات ذهاباً واخرى إياباً.

أرجو من السادة مسؤولي المرور والبلدية إتخاذ إجراءات حازمة ورادعة ضد هؤلاء العابثين بحق الغير فالشارع وجد للمواطنين وسياراتهم والرصيف للسابلة والذي تحول هو الاخر بدوره الى خيام ممدودة على طول الشارع يستظل تحتها باعة البالات ومواد التجميل ولايمكن لاي فرد المرور عبر أرصفة شارع عشرين الجميلة سابقاً التي تحولت الى مواقع للقمامة وبائعي البالات وراح البعض يؤجر الرصيف الى أصحاب الخيام بمبالغ عالية كي يقفوا لبيع مالديهم من بضاعة هل من حل سريع.

ابو زينب

بدون تعليق

تصوير / سمير هادي

هذا الهاتف ٨٨٢٦٧٢١

بعد انقطاع اكثر من ثلاثة أشهر ومراجعات كثيرة، ونشر شكوى في جريدة المدى، عادت الحرارة اليه، ويظل يعمل لشهر او أقل، ثم بدأ سباته من جديد، منذ اكثر من شهر الحرارة موجودة في الهاتف ولكن الخط لا يعمل راجع اكثر من مرة دون جدوى دار/٦٨ زقاق/٢٩ محلة/٣٢١ الطالبية

محمد درويش علي

هاتف مشترك بسبب الرطوبة!

يقول المواطن سمير هادي في رسالته الى صفحة قضايا الناس بان هاتفه (٧١٩٥٦٩٤) المرتبط ببدالة العلوية يشترك بعدة هواتف منذ اكثر من شهر باشتباك لايستطيع معه الاستفادة من خدمات هاتفه مطلقاً وعند مراجعته بدالة العلوية، يستمع الى كثير من الوعود ولكن بلا جدوى. في العلوية يبررون السبب بوجود (رطوبة) في الكيبل، وهو يتساءل اذا كانت الرطوبة في الصيف فماذا سيحصل في الشتاء؟!

ردود وإجابات

الى جريد المدى

اشارة الى الموضوع المنشور في جريدتكم الغراء بالعدد (٥١٦) (٢٠٠٥/١٠/٢٠) وتحت عنوان (هواتف..هواتف) نود اعلامكم بانه تمت متابعة الموضوع من قبل مكتب المفتش العام ووضع اليد على موقع الخلل وتمت معالجة سريعة واصلح الهاتف (٨٨٣١٣٥٠) وهو الان يعمل بصورة جيدة جداً ودمتم في خدمة شعبنا الممتحن مع وافر الشكر والتقدير.

مكتب المفتش العام
وزارة الاتصالات

اشارة الى الموضوع المنشور في جريدتكم الغراء بالعدد (٥١٦) (٢٠٠٥/١٠/٢٠) وتحت عنوان (هواتف...هواتف) نود اعلامكم بانه تمت متابعة الموضوع من قبل مكتب المفتش العام ووضع اليد على موقع الخلل وتمت معالجة سريعة واصلح الهاتف (٧٦١٦٩٦٨) وهو الان يعمل بصورة جيدة جداً ودمتم في خدمة شعبنا الممتحن مع وافر الشكر والتقدير.

مكتب المفتش العام
وزارة الاتصالات

رفقاً بهواتف المشتركين بابدالة الطالبية

منذ اكثر من شهرين تعطل الهاتف (٨٨٢٨٩٢٣) العائد للسيد علاء سالم حنون، الساكن في الشارع /٢٦ شارع علوة جميلة، الدار/...,٦وكلما يأتي العمال ويصلحون الخط، ويأخذون (المقسوم) يعطل بعد اسبوع راجع اكثر من مرة ولكن دون جدوى علماً ان المراجعات في هذه البدالة، تنتهي عند باب البدالة، لان الدخول اليها من المحظورات، مهما كانت الأسباب! رفقاً بالمشتركين يابدالة الطالبية، واجعلوا بينكم وبينهم مودة.